وزارة العدل

Funded by the European Uni

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

الاستراتيجيّة الوطنيّة وخطّة العمل لمنع الاتّجار بالبشر في المملكة الأردنية الهاشميّة

2022–2019

اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

الاستراتيجيّة الوطنيّة وخطّة العمل
لمنع الاتّجار بالبشر في المملكة الأردنية الهاشميّة
2022–2019

اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر

أعدت هذه الوثيقة بواسطة: اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر واللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، (ومركز تمكين للدعم والمساندة)، واتحاد المرأة الأردنية (JWU).

المشروع: دعم الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية (JEMPAS) الذي ينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD).

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)
غونزاغاس ١
A-1010 فيينا، النمسا
www.icmpd.org

2019 © المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)

كل الحقوق محفوظة للاتحاد الأوروبي تحت شروط. لا يجوز إعادة انتاج أو نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو آلية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واستعادتها، دون إذن من مالكي حقوق النشر.

الاقتباس المقترح ICMPD (2019): الاستراتيجية الوطنية الأردنية لمنع الاتجار بالبشر وخطة العمل (2019-2022) فيينا.

تم إصدار هذا المنشورفي اطار مشروع دعم الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الاوروبي و المملكة الاردنية الهاشمية(JEMPAS) بتمويل من الاتحاد الأوروبي. تقع مسؤولية محتويات الاستراتيجية وخطة العمل بالكامل على عاتق أعضاء اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر. الآراء المعبر عنها في الوثيقة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تصميم: 360° للاتصالات يورغن هينينج.
طباعة: Inception for business solutions and design تأسيس لحلول الاعمال والتصميم.

رقم الإيداع:
978-3-903120-49-5 EN (e-version)
978-3-903120-48-8 EN (print)
978-3-903120-51-8 AR (e-version)
978-3-903120-50-1 AR (print)

قائمة المحتويات

الاستراتيجيّة الوطنيّة وخطّة العمل لمنع الاتّجار بالبشر في المملكة الأردنية الهاشميّة ١١
تمهيد، الرؤية، الرسالة ١٢
المقدمة ١٥
منهجيّة الإعداد ١٦
المبادئ التوجيهية ١٦
هيكل الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر 2019-2022 ..... ١٧
الإطار القانوني والمؤسسي لمنع الاتجار بالبشر ١٩
إطار الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر في المملكة الاردنية الهاشمية 2019-2022 ..... ٢٠
المحور الأول: الوقاية ٢٠
المحور الثاني: الحماية ٢٢
المحور الثالث: الملاحقة القضائية ٢٥
المحور الرابع: الشراكة والتعاون الدولي ٢٧
خطة العمل للاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر في المملكة الاردنية الهاشمية 2019-2022 ..... ٢٩
المحور الأول: الوقاية ٣٠
الغاية الاستراتيجية: الحد من التعرض لجريمة الاتجار بالبشر ٣٠
المحور الثاني: الحماية ٣٨
الغاية الاستراتيجية الاولى: تحديد المجني عليهم والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر ٣٨
الغاية الاستراتيجية الثانية: حماية وتأهيل المجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر ٤٢
الغاية الاستراتيجية الثالثة:العودة وإعادة الإدماج والاندماج الاجتماعي ٤٨
المحور الثالث: الملاحقة القضائية ٥٠
الغاية الاستراتيجية الاولى: التحقيق الأولي ٥٠
الغاية الاستراتيجية الثانية: الإجراءات والآليات التي تركز على المجني عليهم والمتضررين ٥١
المحور الرابع: الشراكة والتعاون الدولي ٥٣
الغاية الاستراتيجية: تحسين التعاون الدولي للحد من حالات الاستغلال العمالي ٥٣

الاستراتيجيّة الوطنيّة
لمنع الاتّجار بالبشر في المملكة الأردنية الهاشميّة
2022–2019

اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر

تمهيـــد

لم تدخر المملكة الأردنية الهاشمية جهداً في إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني ودعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الاتجار بالبشر.

حيث يعتبر الأردن من الدول التي تبنت نهجاً شاملاً للتصدي لهذه الظاهرة وقد لعبت الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر دوراً في غاية الأهمية لتحقيق الأهداف بالتشارك مع المنظومة التشريعية الشاملة وذلك من خلال التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حيث أن منع الاتجار بالبشر لا يكون إلا من خلال منظور شامل ومتكامل يتضمن تظافر جهود مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

كما أن جريمة الاتجار بالبشر تعتبر ظاهرة عالمية عابرة للحدود ولها انعكاسات خطيرة على مختلف المستويات الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ إجراءات فعّاله لمنع هذه الظاهرة.

ومن هنا جاءت أهمية الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر كخطة وطنية شاملة لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال.

وزير العدل
رئيس اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر
د. بسام التلهوني

الرؤية

"نحو أردن خالٍ من الاتجار بالبشر ومناهض له محلياً وإقليمياً ودولياً "

الرسالة

تسعى المملكة الاردنية الهاشمية الى وضع السياسات العامة و تنفيذ التشريعات لحماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، ونشر الوعي وتوفير الخدمات اللازمة لهم، و تعزيز كفاءة وقدرات الجهات المؤسسية المعنية بمنع الاتجار بالبشر، وتوحيد الجهود الوطنية مع كافة الشركاء، بما يتواءم مع معايير حقوق الإنسان.

المقدمـة

تم إعداد الاستراتيجية الوطنيّة لمنع الاتّجار بالبشر للأعوام (2019-2022) تنفيذا للمادة الخامسة من قانون منع الاتّجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009، التي تنصّ على أدوار ومسؤوليّات اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لمنع الاتجار بالبشر، في صياغة سياسات وطنيّة لمكافحة الاتّجار بالبشر، واقتراح خطط عمل لتنفيذ هذه السياسات.

وتهدف هذه الاستراتيجيّة إلى تحديد رؤية وأساس مشتركين للاستجابة الأردنيّة لمكافحة الاتّجار بالبشر، وتشمل الجهات ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر، فهي توفّر أولويّات استراتيجيّة واضحة لمكافحة الاتّجار بالبشر، وتصف مسؤوليّات مؤسسيّة محدّدة، بالإضافة إلى أنّها تحدّد إجراءات ملموسة للوصول إلى الأولويّات الاستراتيجيّة، كما تعزز هذه الاستراتيجيّة التّفاهم المشترك والعمل المنسّق لضمان التزام جميع الجهات ذات العلاقة في دعم تنفيذ الاستجابة الوطنيّة لمكافحة الاتّجار بالبشر.

يشار إلى أن اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر تم تشكيلها بموجب المادة الرابعة من قانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009، برئاسة وزير العدل وعضوية ممثلين عن الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، منهم الأمناء العامين لوزارات (العدل، والداخلية، والعمل) والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان، وأحد كبار ضباط الأمن العام، وأمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة والجهات ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

ووفقاً للمادة (5) من القانون، تتولى اللجنة مهام رسم السياسة العامة ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها، ووضع الخطط والإشراف على تنفيذها، والتنسيق بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتيسير عودة المجني عليهم لأوطانهم، كذلك تنفيذ برامج التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي اللازمة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر ، وتوفير خدمات الإيواء لهم، إضافة إلى إصدار دليل وطني يتضمن الإرشادات والمواد التثقيفية، ونشرالوعي لدى أرباب العمل والجهات ذات العلاقة باستقدام العمال والمستخدمين حول الأمور المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، من خلال عقد المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية والتثقيفية وغير ذلك من الوسائل.

واستنادًا للصلاحيات المخوّلة للجنة المنصوص عليها في الفقرة (ح) من المادة (5) من قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 فقد عملت اللجنة على تشكيل لجان فرعية تتولى إعداد الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر التي تم إطلاقها في آذار 2010، وإعداد مشروع نظام دور الإيواء الذي تم إصداره في آذار 2012، بالإضافة إلى تشكيل وحدة مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون بين وزارة العمل ومديرية الأمن العام، والتي باشرت عملها في كانون الثاني 2013.

تم تطوير هذه الإستراتيجية في إطار مشروع "دعم شراكة التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية" (JEMPAS) والذي ينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي (EU) . كما تم دعم، تطوير الاستراتيجية من قبل برنامج "العمل حرية" التابع لمنظمة العمل الدولية ، الذي تموله وزارة التنمية الدولية بالاشتراك مع اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر التابعة للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر.

منهجيّة الإعداد

قام بإعداد الاستراتيجيّة الوطنيّة لمنع الاتجار بالبشر (2019-2022) فريقا من اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر تتكون من: (وزارات العدل والعمل والصحة والدّاخليّة والتنمية الاجتماعية والخارجية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة والمركز الوطني لحقوق الإنسان)، والمنظمات الدوليّة: (المركز الدوليّ لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ومنظّمة العمل الدوليّة (ILO) والمنظّمة الدوليّة للهجرة(IOM) ومكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومؤسسات المجتمع المدني (مركز تمكين للدعم والمساندة واتّحاد المرأة الأردنيّة)، كما قدّم خبراء بمكافحة الاتّجار بالبشر من ، (ICMPD) و (ILO) و (EU) خبراتهم ودَعمهم التّقنيّ أثناء إعداد الاستراتيجية. يضمن هذا النهج الشامل إدماج المعارف والخبرات متعددة التخصصات لوضع تدابير شاملة لمنع الاتّجار بالبشر وحماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

قبل إعداد الإستراتيجيّة وخطة العمل الجديدتين، أعدّ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة تقييما للاستراتيجيّة الوطنيّة السابقة لمنع الاتّجار بالبشر (2010-2012) في الفترة ما بين يوليو "تموز" وأكتوبر "تشرين الأول" من عام 2016، في إطار عمل مشروع دعم شراكة التنقل بين الإتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية(JEMPAS). وقد وصف تقرير التقييم سياق وثغرات واحتياجات السّياسة السّابقة لمكافحة الاتّجار بالبشر، والإنجازات التي تحقّقت على مختلف الأصعدة، كما يقدّم توصيات بشأن الإجراءات المستقبليّة، وبذلك تم اعتماد تقرير التقييم كأساس لوضع الاستراتيجيّة وخطة العمل الجديدتين، حيث أصبح من الممكن تحديد التدابير الجيدة وتلك التي تستوجب التحسين في المستقبل .

وقد تمّت صياغة الأهداف الاستراتيجية والأهداف المحددة للمحاور الرئيسية الأربعة وهي:

١. الوقاية؛
٢. الحماية؛
٣. الملاحقة القضائية؛
٤. الشراكة والتعاون الدولي .

المبادئ التوجيهية

من الالتزامات الجوهريّة لهذه الاستراتيجيّة جعل إطار العمل القانوني والإجراءات القانونيّة في الأردن أقرب إلى المعايير الدوليّة. مبادئ توجيهيّة معترف بها دولياً، تدعم المنهجيّة المطبّقة في هذه الاستراتيجية ومن هذه المبادئ .

النهج الذي يركز على حقوق الإنسان والضحيّة

يعني هذا المصطلح أنّ الاستجابة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ككل بالإضافة إلى أنشطتها ينبغي أن تستند إلى المعايير

الدّولية لحقوق الإنسان، وأن تُوجّه عملياً نحو تعزيز منظومة حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيّما حقوق المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

مشاركة المجتمع المدني

نظرا لما يتطلبه مكافحة الاتّجار بالبشر من مشاركة أصحاب المصلحة من المؤسسات المدنية والدولية المهتمين بمكافحة الاتجار بالبشر؛ فإن إشراك المجتمع المدني في الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر لا يعني السّماح لممثلي المجتمع المدني بالمشاركة في الاجتماعات وحسب؛ بل بالمشاركة أيضاً في التنفيذ الشّامل. إنّ مؤسسات المجتمع المدني جزءٌ لا يتجزّأ من استجابة مكافحة الاتّجار بالبشر في الأردن، وهي متواجدة عادة أثناء المراحل الحرجة من تحديد هويّة المجني عليهم والمتضررين وحمايتهم وإحالتهم إلى الجهات المعنية، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هامّاً في مكافحة الاتّجار بالبشر في الاردن، من خلال إدارة الملاجئ وسدّ الثّغرات المعرفيّة، من خلال البحوث ذات الصلة والعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة، لاقتراح تطوّرات تشريعية وتوفير المشورة القانونيّة وغيرها من الخدمات للمجني عليهم والمتضررين،.. إلخ.

الملكيّة الوطنية

يُستخدم هذا المصطلح لوصف العلاقة التي يجب أن تربط الحكومة بتدابير مكافحة الاتجار بالبشر المطبّقة في الأردن. تتولى الحكومة المشاركة الكاملة والمسؤولية والمساءلة في تحديد الأهداف، وتنفيذ الأنشطة وتلبية نتائج الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

هيكل الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر 2019-2022

إطار العمل العام

تشكّل هياكل التنسيق والتعاون المناسبة، إلى جانب الإطار القانوني الملائم للاتّجار بالبشر عناصر أساسية في استراتيجية منع الاتجار بالبشر، وبصدور قانون منع الاتّجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 والاستراتيجية السابقة (2010-2012) تم إنشاء الإطار القانوني والمؤسسي الأساسي، فإنّ تركيز الاستراتيجية الوطنيّة وخطة العمل للفترة (2019 - 2022) ينصبّ على تحسين تنفيذ الآليّات القائمة، وتطوير أدوات إضافية وتعزيز الإصلاحات التشريعية وفقا للمعايير الدولية. ولهذا الغرض، تقدّم هذه الاستراتيجية مقترحات لهياكل التنسيق في المؤسسات الأردنية، مثل توحيد الجهود للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر.

وعندما يتعلّق الأمر بإطار العمل القانوني والتنظيمي، فإنّ هذه الخطة توصي بإحداث تغييرات جوهريّة من خلال إدخال العديد من الإصلاحات التشريعيّة لتحسين نظام حماية المجني عليهم والمتضررين والشهود، واقتراح فرض عقوبات أشدّ على المتّجرين.

محاور الاستراتيجية

الوقاية

وفقاً لبروتوكول الأمم المتحدة المعنيّ بالاتّجار بالبشر وقانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009، فإنّ الدور الحيويّ في مكافحة المملكة الأردنية الهاشمية لهذه الجريمة يتمثل باتخاذ تدابير وقائيّة لمعالجة أسباب الاتّجار. وتولي هذه الاستراتيجيّة اهتماماً خاصاً للوقاية من خلال معالجة مكامن الضعف التي تسهّل التعرّض للاتّجار من خلال تبني الإجراءات الاحترازية اللازمة من قبل المؤسسات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر.

الحماية

يمثّل محور الحماية القائم على نهج مبادئ حقوق الإنسان بالتركيز على الضحية، باعتبارها المحور الأساسي للاستراتيجيّة وخطة العمل الحاليّة، وبموجب آليّة الإحالة الوطنيّة والتي تم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر يتحدد الهدف الأساسي للاستراتيجية في القضاء على الاتجار بالبشر، وذلك من خلال حماية المجني عليهم والمتضررين ومواجهة الظروف التي دفعت بهم إلى هذه الطريق، وتوفير آليات إعادة تأهيلهم وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والحصول على حقوقهم، وتعتمد الاستراتيجية في سبيل تحقيق هذا المحور على تبني أهداف وأنشطة لتحقيق الحماية اللازمة.

الملاحقة القانونية

يعتبر التّحقيق مع المتهمين بالاتجار بالبشر ومحاكمتهم وإدانتهم عناصر أساسية في مكافحة الاتجار بالبشر. لذلك تهدف خطّة العمل إلى تعزيز اجراءات التحقيق الأولي وصولا إلى المحاكمة العادلة.

الشراكة والتعاون الدولي

ويمثل هذا المحور السعي لتعزيز التنسيق لزيادة تفعيل الجهود لغايات مكافحة الاتجار بالبشر محلياً وإقليمياً ودولياً.

الإطار القانوني والمؤسسي لمنع الاتجار بالبشر

لقد كانت المملكة الاردنية الهاشمية من الدول السباقة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر من خلال انضمامه للعديد من الاتفاقيات الدولية، والتي أصبحت جزءًا من التشريع الوطني، وإيجاد منظومة تشريعات متكاملة لمنع الاتجار بالبشر بدءًا بالدستور الأردني ووصولاً إلى قانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009. والذي نص في المادة الرابعة منه على تشكيل لجنة وطنية لمنع الاتجار بالبشر يرأسها معالي وزير العدل وعضوية كبار الموظفين من جميع الجهات ذات العلاقة، كما تم تشكيل اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر المساندة لأعمال اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، والتي تعمل من خلال المتابعات الدورية لمستجدات مكافحة الاتجار بالبشر وتنسيق ومتابعة ما يلزم مع اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم إعداد مسودة مشروع قانون معدل لقانون منع الاتجار بالبشر مؤخراً وجار العمل على استكمال الإجراءات اللازمة لإقراره والذي يتضمن العديد من النصوص التي تكفل مزيداً من الحماية والرعاية للمجني عليهم والمتضررين كما تضمن نصوص أكثر ردعاً لمرتكبي هذه الجريمة. وقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للأعوام 2010-2012 والتي تعتبر الأساس للاستراتيجية الحالية 2019-2022.

ومن الإجراءات الوطنية الخاصة بمنع الاتجار بالبشر، إنشاء وحدة مكافحة الاتجار بالبشر المشتركة بين مديرية الأمن العام ووزارة العمل. ومن ضمن الجهود المبذولة في نطاق مكافحة الاتجار بالبشر إنشاء دار كرامة عام 2015، استنادا إلى المادة السابعة من قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009، وذلك لإيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، وتقديم برامج التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي بالتعاون مع الجهات الشريكة. وتقدم الدار عدد من الخدمات التي يحتاجها المجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر، مثل خدمات توفير المسكن الآمن، والمأكل، والإرشاد النفسي، والبرامج الوقائية والتأهيلية الكفيلة بمساعدة المجني عليهم والمتضررين. وتستقبل الدار الحالات التي يتم تحويلها من وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في مديرية الأمن العام للمدة التي حددها النظام المعني، والتي قد يتم خلالها إعادة دمج المجني عليهم والمتضررين في سوق العمل، أو العودة الطوعية إلى بلدهم الأصلي بناء على رغبتهم، ومن ضمن الجهود غير الحكومية في هذا المجال، دار الإيواء التابعة لاتحاد المرأة الأردنية الذي يستقبل عدد من المجني عليهم والمتضررين من جريمة الاتجار بالبشر.

كما تم إعداد آلية إحالة وطنية للمجني عليهم والمتضررين من قضايا الاتجار بالبشر، لتحديد أدوار الأجهزة الحكومية وغير الحكومية من أجل وضع إطار عام وأسس، للتعامل مع المجني عليهم والمتضررين من هذه الجريمة، مع مراعاة أن يتم ذلك بنهج تشاركي منذ لحظة العلم بارتكاب الجريمة، لحين إعادة اندماج الضحية بالمجتمع، أوالإعادة الطوعية لبلادها، لضمان عدم الاتجار بها مره أخرى، مروراً بجميع وسائل المساعدة والحماية المشروعة، بما ينسجم مع المعايير الدولية والوطنية لحماية ومساعدة المجني عليهم والمتضررين.

إطار الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر في المملكة الاردنية الهاشمية 2019-2022

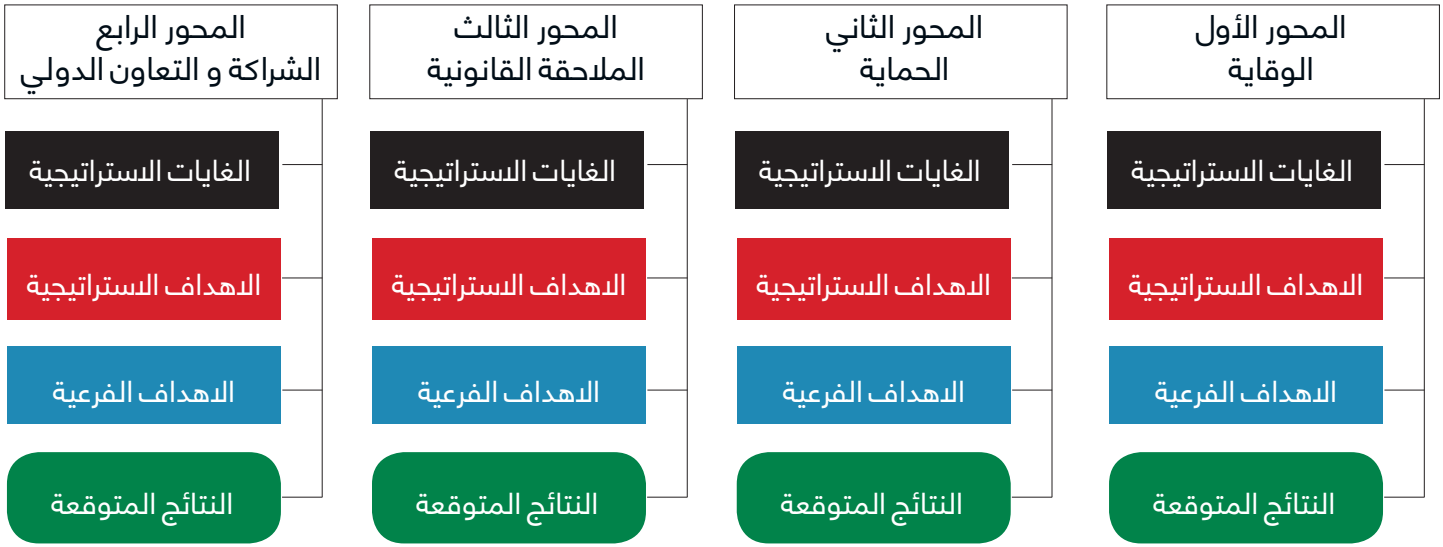

المحور الأول: الوقاية

الغاية الاستراتيجية: الحد من التعرض لجريمة الاتجار بالبشر

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز منع الاتجار بالبشر وطنياً وإقليمياً ودولياً

الاهداف الفرعية:

١. تعزيز المعرفة بشأن ظاهرة الاتجار بالبشر؛

٢. رفع الوعي بجرائم الاتجار بالبشر وأحكامها ومخاطرها؛

٣. الحد من انتهاكات العمال؛

٤. تعزيز القدرات للإشراف ومتابعة وكالات التوظيف الخاصة ومساءلة أصحاب المصلحة الآخرين لضمان التوظيف العادل.

النتائج المتوقعة:

١. زيادة المعرفة بآليات الاستخدام والاستغلال بغرض العمل والاستغلال الجنسي وكافة أشكال الاتجار بالبشر؛

٢. تحديد احتياجات الحماية للفئات المعرضة لأي شكل من أشكال الاتجار في كافة القطاعات المحتمل وجود مجني عليهم ومتضررين فيها أو عرضة لأي صورة من صور الاتجار؛

٣. زيادة الوعي لكافة فئات المجتمع، ولا سيما الفئات المستضعفة اكثر وعياً بجريمة الاتجار بالبشر؛

٤. زيادة الوعي بأثر التعديلات الجديدة الخاصة بالتشريعات المنظمة لمنع الاتجار على العمال المهاجرين؛

٥. كافة فئات المجتمع، ولا سيما الفئات المستضعفة اكثر وعياً بجريمة الاتجار بالبشر وكالات التوظيف وأصحاب العمل وكافة الجهات الحكومية ذات العلاقة الأكثر استعدادا لتنفيذ وإنفاذ ممارسات توظيف عادلة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: مراجعة وتعديل التشريعات والسياسات المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي:

مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية لمنع الاتجار بالبشر ومعايير العمل الدولية.

النتيجة المتوقعة:

تشريعات متوائمة مع المعايير والمواثيق الدولية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان حقوق العمال وحمايتهم من العمل القسري

الاهداف الفرعية:

١. ضمان حماية حقوق العمال والأجور؛

٢. الحد من حالات التحرش والعنف في مكان العمل من خلال رفع مستوى الوعي لدى أصحاب العمل والعمال بشأن حقوق العمال والتزامات العمل في الأردن؛

٣. الحد من العنف والانتهاكات لحقوق العمال في بيئة العمل من خلال العمل عن كثب مع الشركاء؛

٤. الحد من تدني مستوى ظروف العمل والمعيشة للعاملين، وفقا للقوانين الأردنية والدولية، من خلال تحسين آلية الرصد.

النتائج المتوقعة:

١. دفع الحد الأدنى للأجر القانوني لجميع العمال بصورة منتظمة ووفقا للتشريعات العمالية ؛

٢. أرباب العمل، والمتعاقدون، ووكالات التوظيف والموظفون أكثر وعيا بحقوقهم ومسؤولياتهم في علاقات العمل ؛

٣. يكون أصحاب العمل والمتعاقدون ووكالات التوظيف أكثر امتثالا لحقوق العمال، وخاصة بما يتعلق بساعات العمل الإضافية الإجبارية، وعدم الالتزام بمنح إجازة الأمومة واستحقاقاتها ؛

٤. تشديد الرقابة على ظروف العمل والمعيشة للعمال، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الجهات الحكومية المعنية بإنفاذ القوانين الوطنية وفقاً للمعايير الدولية.

المحور الثاني : الحماية

الغاية الاستراتيجية الاولى: تحديد المجني عليهم والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان التعرف المبكر على المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر

الاهداف الفرعية:

١. تحسين آليات الكشف المبكر والوصول الأسرع للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر المحتملين؛

٢. تعزيز قدرات المستجدين في الخطوط الأمامية من جهات إنفاذ القانون من أجل تحديد جميع أشكال المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر والعمل القسري.

النتائج المتوقعة:

١. زيادة احتمال الوصول إلى حالات المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٢. العاملين في الخطوط الأمامية، مثل جهات إنفاذ القانون، ومفتشي العمل، ومؤسسات المجتمع المدني، والكوادر الصحية والتعليمية، والجهات المعنية ذات الصلة، على دراية بمفاهيم إدارة العمل / مفاهيم العمل الجبري وأكثر قدرة على التعرف على المجني عليهم والمتضررين.

الهدف الإستراتيجي الثاني: ضمان التعرف في الوقت المناسب على المجني عليهم والمتضررين المشار إليهم من خلال تعزيز القدرات والتنسيق مع الإدعاء العام وضباط التحقيق في إدارة البحث الجنائي

الهدف الفرعي:

تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون للتعرف على المجني عليهم والمتضررين المحتملين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

الادعاء العام وضباط التحقيق في إدارة البحث الجنائي على استعداد جيد للتعرف على المجني عليهم والمتضررين .

الغاية الاستراتيجية الثانية: حماية وتأهيل المجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الاستراتيجي الأول: توفير حماية ومساعدة شاملة وملائمة في كافة المراحل للمجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر

الاهداف الفرعية:

١. توسيع نطاق التغطية الجغرافية لدور الإيواء للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٢. الحرص على حماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر والذين وافقوا على الظهور كشهود في الإجراءات القضائية؛

٣. تعزيز الخدمات المقدمة والمساعدات المتخصصة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من الذكور وزيادة معدلات اندماجهم؛

٤. توفير بناء القدرات المستمرة والمستدامة للأخصائي الاجتماعي؛

٥. توفير الحماية وما تستلزمه من خدمات لجميع المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٦. زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من أجل تقديم مساعدة شاملة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٧. توفير مساعدة وحماية متخصصة للأطفال من المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر .

النتائج المتوقعة:

١. شبكة موسعة لحماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر ودعمهم؛

٢. مساعدة أكثر سهولة للوصول للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٣. زيادة عدد المجني عليهم والمتضررين المستفيدين؛

٤. تعزيز قدرات الشركاء في إنشاء نهج متكامل وفعال ومؤسسي للتعرف وحماية المستضعفين من الشهود؛

٥. تعزيز توفير الخدمات المتخصصة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من الذكور؛

٦. زيادة معدلات إعادة إدماج المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من الذكور؛

٧. زيادة الفعالية وتحسين نوعية المساعدة المقدمة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار؛

٨. زيادة الفعالية، والاستدامة وتحسين نوعية المساعدة المقدمة إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٩. تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات؛

١٠. الخدمات المقدمة إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر موسعة وأكثر شمولا؛

١١. الأطفال من مجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار تتلقى حماية ومساعدة نوعية ومتخصصة؛

١٢. زيادة عدد الأطفال المعاد إدماجهم.

الغاية الاستراتيجية الثالثة:العودة وإعادة الإدماج والاندماج الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان التعافي الجسدي والنفسي للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر

الاهداف الفرعية:

تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجني عليهم والمتضررين بقضايا الاتجار بالبشر.

النتائج المتوقعة:

سيتوفر للمجني عليهم والمتضررين الوصول إلى خدمات متعددة بشكل أشمل وأفضل منذ لحظة التعرف عليهم.

الهدف الاستراتيجي الثاني: ضمان العودة الطوعية الآمنة للمجني عليهم والمتضررين من قضايا الاتجار بالبشر

الاهداف الفرعية:

١. إنشاء إطار عمل للعودة الطوعية للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٢. ضمان عدم ترحيل المجني عليهم والمتضررين.

النتائج المتوقعة:

١. مزيد من التنسيق لمساعدة المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٢. ازدياد أعداد العودة الطوعية وانخفاض أعداد الترحيل.

المحور الثالث : الملاحقة القضائية

الغاية الاستراتيجية الاولى: التحقيق الأولي

الهدف الاستراتيجي: تعزيز فعالية التحقيق التفاعلي والاستباقي، بين كافة الأطراف المعنية بمنع الاتجار بالبشر وطنيا وإقليميا ودوليا

الهدف الفرعي:

تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون على تقنيات التحقيق، بما في ذلك التحقيق المالي والتحقيق في علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل ووكالات التوظيف.

النتائج المتوقعة:

١. تدريب الكوادر العاملة بمؤسسات إنفاذ القوانين، ومن ضمنهم مفتشي العمل، تدريبا جيدا وتطبيق التقنيات في التحقيق المالي والتحقيق في علاقات العمل بين أرباب العمل العمال ووكالات التوظيف ؛

٢. تطوير آليات وتقنيات التحقيق الاستباقي.

الغاية الاستراتيجية الثانية: الإجراءات والآليات التي تركز على المجني عليهم والمتضررين

الهدف الاستراتيجي: الاستخدام الأمثل لإجراءات التقاضي والتحقيق

الاهداف الفرعية:

١. ضمانات المحاكمة العادلة للضحايا المحتملين من جرائم الاتجار بالبشر والعمل القسري ؛

٢. السعي لتوفير التخصص للقضاة في مجال الاتجار بالبشر؛

٣. تعزيز سلامة المجني عليهم والمتضررين/ الشهود من خلال إجراء المقابلات عن بعد أثناء المحاكمات ؛

٤. ضمان حسن معاملة المجني عليهم والمتضررين/ الشهود أثناء التحقيق والملاحقة القضائية.

النتائج المتوقعة:

١. توفير المحاكمة العادلة لمنع الاتجار بالبشر تماشيا مع النهج الذي يركز على حماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر قانونيا ؛

٢. زيادة حماية حقوق المجني عليهم والمتضررين في الإجراءات الجنائية من خلال إسناد قضايا الاتجار إلى قضاة (متخصصين في هذا النوع من القضايا)إحالة قضايا الاتجار بالبشر للقضاة المتخصصين ؛

٣. تعزيز سلامة المجني عليهم والمتضررين / الشهود من خلال إجراء المقابلات عن بعد أثناء المحاكمات؛

٤. تطبق السلطات المختصة نهجا يركز علئ المجني عليهم والمتضررين أثناء التحقيق و الملاحقة القضائية.

المحور الرابع :الشراكة والتعاون الدولي

الغاية الاستراتيجية: تحسين التعاون الدولي للحد من حالات الاستغلال العمالي

الهدف الإستراتيجي الاول : التعاون الدولي للحد من حالات الاستغلال العمالي

الاهداف الفرعية:

١. تعزيز التعاون الدولي مع البلدان مصدرة العمالة بشأن تبادل المعلومات بخصوص قضايا الاتجار بالبشر ؛

٢. تعميم مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين الأردن والبلدان المصدرة للعمالة؛

٣. ضمان عدم تعرض الفئات المستضعفة للاتجار بالبشر .

النتائج المتوقعة:

١. تعزيز الأدلة التي تجمع من خلال تبادل المعلومات بين الأردن والدول الأخرى التي تم إبرام مذكرات تفاهم معها بشأن حالات الاتجار بالبشر عبر الوطنية؛

٢. زيادة الوعي بالبلدان المصدرة للعمالة والمبرم معها مذكرات تفاهم ؛

٣. تفعيل التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية دولياً وداخلياً .

الهدف الإستراتيجي الثاني: التعاون الدولي بشأن تفعيل النهج التشاركي في مجال منع الاتجار بالبشر

الاهداف الفرعية:

١. تعزيز التعاون مع البعثات المعتمدة بشأن تسهيل العودة الطوعية الآمنة؛

٢. توفير قاعدة بيانات للمتاجرين بالبشر عبر الوطنية؛

٣. تعزيز التعاون الدولي بين مؤسسات إنفاذ القانون في مجال منع الاتجار بالبشر وفقاً للمواثيق والمعايير الدولية.

النتائج المتوقعة:

١. المزيد من التعاون بين الجهات الخارجية ذات العلاقة؛

٢. توفير قاعدة بيانات للمجني عليهم والمتضررين من الجنسيات الأجنبية؛

٣. تسهيل إجراءات العودة للمجني عليهم والمتضررين ؛

٤. الحد من جرائم الاتجار بالبشر عبر الوطنية؛

٥. تعاون فاعل بين جهات إنفاذ القانون في التحقيقات الجنائية وجمع وتبادل المعلومات والممارسات الفضلى .

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الاستجابة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، وتوسيع نطاق التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني

الاهداف الفرعية:

١. تفعيل و تعزيز دور مقرر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر لتحسين استدامة الجهود المبذولة في منع الاتجار بالبشر؛

٢. توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات ضمن آلية الإحالة الوطنية بشكل واضح والاتفاق عليها بين جميع الأطراف المعنية؛

٣. وضع إطار مناسب يهدف إلى إضفاء الصبغة الرسمية على التعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، و المنظمات الدولية ورابطات الأعمال ذات الصلة واتحادات العمال.

النتائج المتوقعة:

١. تحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بمنع الاتجار بالبشر؛

٢. تحسين فعالية دور مقرر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر؛

٣. تعزيز الاتصالات والتنسيق بين اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني لمنع الاتجار بالبشر؛

٤. زيادة فعالية التعاون التشغيلي في مجال مساعدة المجني عليهم والمتضررين؛

٥. تقديم مساعدة معززة وأكثر فعالية إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، على أساس النهج القائم على الحقوق؛

٦. تحسين التعاون والتنسيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية ورابطات الأعمال ذات الصلة واتحادات العمال.

خطّة العمل

للاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر
في المملكة الاردنية الهاشمية

2022–2019

اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر

المحور الأول : الوقاية

الغاية الاستراتيجية: الحد من التعرض لجريمة الاتجار بالبشر

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز منع الاتجار بالبشر وطنياً وإقليمياً ودولياً

الهدف الفرعي الاول:

تعزيز المعرفة بشأن ظاهرة الاتجار بالبشر.

النتائج المتوقعة:

١. زيادة المعرفة بآليات الاستخدام والاستغلال بغرض العمل والاستغلال الجنسي وكافة أشكال الاتجار بالبشر؛

٢. تحديد احتياجات الحماية للفئات المعرضة لأي شكل من أشكال الاتجار في كافة القطاعات المحتمل وجود مجني عليهم ومتضررين فيها أو عرضة لأي صورة من صور الاتجار.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات (بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر)	الجدول الزمني (من إقرار الإستراتيجية)	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد ورش عمل بهدف تحديد الاحتياجات البحثية في مجال الاتجار بالبشر مع الأطراف المعنية	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: من الشهر 1 إلى الشهر 3 من تاريخ الإقرار	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر مع الدعم الفني من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	تقرير ورشة العمل قائمة المناطق التي سيتم بحثها بشكل أفضل
إجراء تقييم للمعرضين للإتجار بالبشر وما يتصل بذلك من استغلال بين اللاجئين (داخل المخيمات وخارجها)، وكذلك بين الفئات المستضعفة من المجتمعات المحلية المضيفة، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية للاجئين	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الأولى: من الشهر 3 إلى الشهر 12	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	التقييم المقدم

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إجراء تقييم للمعرضين للإتجار في القطاعات غير المدروسة مثل قطاعات الخدمات والبناء	مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الثانية: من شهر 1 إلى 9	مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	التقييم المقدم
إجراء دراسات متخصصة عن أخطار الجريمة وأنواعها وأبعادها في الأردن	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تقديم تقرير البحث

الهدف الفرعي الثاني:

رفع الوعي بجرائم الاتجار بالبشر وأحكامها ومخاطرها.

النتائج المتوقعة:

زيادة الوعي لكافة فئات المجتمع، ولا سيما الفئات المستضعفة اكثر وعياً بجريمة الاتجار بالبشر.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تنظيم حملات تستهدف كافة فئات المجتمع بشأن الاتجار بالبشر وكيفية التماس المساعدة	أعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	مستمر	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، المنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني	عدد وسائل الإعلام التي وصلت إليها مواد الحملة
إجراء تقييم ومتابعة لقياس أثر حملات التوعية	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الثالثة والرابعة	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد وسائل الإعلام التي وصلت إليها مواد الحملة
إجراء حملات تستهدف أرباب العمل بشأن الحقوق القانونية للعمال	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الثانية	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد وسائل الإعلام التي وصلت إليها مواد الحملة

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تنفيذ حملة تستهدف المجتمعات المضيفة المتأثرة بتدفق اللاجئين	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الثانية	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد وسائل الإعلام التي وصلت إليها مواد الحملة
استخدام المواقع الإلكترونية الحكومية لنشر معلومات ومواد توعوية للعامة عن قضية الاتجار بالبشر	الوزارات المعنية	مستمر	الوزارات المعنية	القيام بتحديث المواقع الإلكترونية للوزارات بشكل منتظم
تطوير مواد إعلامية وتوعوية حول عملية التوظيف، وإجراءات الهجرة بغرض العمل، فضلا عن حقوق والتزامات العمال في الأردن بثلاث لغات على الأقل لاستخدامها قبل إتمام عملية التوظيف	وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	إعداد المواد - السنوات 2 و 3: من شهر 22 إلى 27 التوزيع والتطبيق - السنة الثانية: من شهر 27 وبعده	وزارة العدل وزارة الداخلية وزارة العمل وزارة التنمية الاجتماعية	إنتاج مواد إعلامية وتوزيعها عدد الدورات التدريبية في الخارج باستخدام المواد

الهدف الفرعي الثالث:

الحد من انتهاكات العمال.

النتائج المتوقعة:

زيادة الوعي لكافة فئات المجتمع، ولا سيما الفئات المستضعفة اكثر وعياً بجريمة الاتجار بالبشر.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تقييم فعالية تعليمات التأمين للعاملين في المنازل	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، وزارة العمل	السنة الأولى	وزارة العمل والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	التقييم المقدم
عقد اجتماع عمل متعدد الأطراف لمناقشة وتقييم ومتابعة التوصيات	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، وزارة العمل	السنة الأولى	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تقرير اجتماع العمل خطة متابعة التوصيات

الهدف الفرعي الرابع:

تعزيز القدرات للإشراف ومتابعة وكالات التوظيف الخاصة ومساءلة أصحاب المصلحة الآخرين لضمان التوظيف العادل.

النتيجة المتوقعة:

وكالات التوظيف وأصحاب العمل وكافة الجهات الحكومية ذات العلاقة الأكثر استعدادا لتنفيذ وإنفاذ ممارسات توظيف عادلة.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد ورش عمل لوكالات التوظيف الخاصة لبناء قدرتها حول التوظيف العادل	وزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 9	وزارة العمل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد وكالات التوظيف المدربة
عقد دورات تدريبية للموظفين المعنيين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء قدراتهم لتحديد صور التوظيف الخادع بشكل أفضل	وزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 9	وزارة العمل، المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد الموظفين المعنيين وكوادر المجتمع المدني المدربين
تطوير نموذج لمذكرة تفاهم / اتفاق ثنائي يتضمن أحكاما بشأن منع جميع أشكال الاتجار وحماية العمال المهاجرين	أعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بدعم من المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى	وزارة العمل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	مذكرة التفاهم / نموذج الاتفاق الثنائي
وضع آلية عمل بالتنسيق مع صانعي القرار من الجهات ذات العلاقة لمناقشة وضمان تطبيق النموذج المثالي لمذكرات التفاهم / الاتفاقات الثنائية في النقاشات والمفاوضات المستقبلية	أعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بدعم من المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تقرير اجتماع العمل آلية العمل

الهدف الاستراتيجي الثاني: مراجعة وتعديل التشريعات والسياسات المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي:

مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية لمنع الاتجار بالبشر ومعايير العمل الدولية.

النتيجة المتوقعة :

مواءمةتشريعات متوائمة مع المعايير والمواثيق الدولية.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إجراء تقييم أولي للتشريعات الوطنية ذات العلاقة بالاتجار بالبشر لتحديد مدى موائمتها مع المواثيق الدولية	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون الوثيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الأولى: من شهر 1 إلى 6	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	تقرير التقييم، التوصيات
عقد حلقة عمل لمناقشة نتائج التقييم التي تم إعدادها	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الاولى: شهر 7	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	تقرير ورشة العمل، والتحقق من التوصيات
إعداد مقترحات لتعديل التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمنع الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الاولى: من شهر 7 إلى 12	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	مقترحات التعديل
عقد ورش عمل مع المنظمات الدولية تستهدف صنّاع القرار والمشرعين عن المعايير الدولية غير المصادق عليها والتي تتناول موضوع الاتجار بالبشر والعمل القسري	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الثانية: الشهر 13 إلى 15	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد الورشات التي تم عقدها عدد النواب الذين شاركوا فيها

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إعداد مخاطبات داخلية لإعفاء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من غرامات تجاوز الإقامة بدون إبعاد الضحية، وتجنب معاقبة العمال بسبب عدم تمديد إقامتهم من قبل أصحاب العمل	وزارة العدل، وزارة الداخلية	السنة الأولى: الشهر 1 إلى 3 من تاريخ الإقرار	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع وزارة الداخلية	مخاطبات
تطوير و اعداد ادلة ارشادية حول الممارسات الفضلى تستهدف جهات انفاذ القانون و تشمل المعايير الدولية و قانون منع الاتجار بالبشر المعدل	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الاولى: الشهر 7 الى 12	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	توفر الادلة الارشادية

الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان حقوق العمال وحمايتهم من العمل القسري

الهدف الفرعي الاول:

مضمان حماية حقوق العمال والأجور.

النتيجة المتوقعة:

دفع الحد الأدنى للأجر القانوني لجميع العمال بصورة منتظمة ووفقا للتشريعات العمالية.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الممارسات الجيدة لحماية الأجور	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني وزارة العمل والبنك المركزي	عدد الدول الأجنبية التي تبادلت خبراتها مع الأردن قاعدة البيانات جاهزة
وضع مقترح لتوحيد إجراءات حماية الأجور والذي يلزم أصحاب العمل بفتح حساب مصرفي أو أي طريقة دفع إلكتروني لعمال وعاملات المنازل	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون الوثيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 12	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	مشروع اللائحة تعليمات

الهدف الفرعي الثاني:

الحد من حالات التحرش والعنف في مكان العمل من خلال رفع مستوى الوعي لدى أصحاب العمل والعمال بشأن حقوق العمال. والتزامات العمل في الأردن.

النتيجة المتوقعة:

أرباب العمل، والمتعاقدون، ووكالات التوظيف والموظفون أكثر وعيا بحقوقهم ومسؤولياتهم في علاقات العمل.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إعداد دراسة حول معاملة أصحاب العمل إلى عاملات المنازل (الحقوق و المسؤوليات).	وزارة العمل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى	وزارة العمل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	التقييم المقدم
إجراء حملات واسعة، استنادا إلى التقييم السابق، للتوعية بقانون العمل	وزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 7 وبعده	وزارة العمل مع الدعم من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	عدد وسائل الإعلام التي وصلت إليها مواد الحملة
عقد ندوات تعليمية لأصحاب العمل بشأن حقوق ومسؤوليات العمال وأصحاب العمل في القانون الأردني	وزارة العمل، المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 9	وزارة العمل، المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد أرباب العمل الذين حضروا

الهدف الفرعي الثالث:

الحد من العنف والانتهاكات لحقوق العمال في بيئة العمل من خلال العمل عن كثب مع الشركاء.

النتيجة المتوقعة:

يكون أصحاب العمل والمتعاقدون ووكالات التوظيف أكثر امتثالا لحقوق العمال، وخاصة بما يتعلق بساعات العمل الإضافية الإجبارية، وعدم الالتزام بمنح إجازة الأمومة واستحقاقاتها.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد اجتماع عمل للتنسيق لتشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية لغايات إيجاد تدابير للحد من العنف والانتهاكات في مكان العمل وحماية حقوق العمال	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تقرير اجتماع العمل
تشكيل لجنة مشتركة وتسمية ودعوة أصحاب المصلحة	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى من تاريخ الإقرار	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	لجنة مشتركة
اجتماعات نصف سنوية للجنة المشتركة لمناقشة الشكاوى الواردة من العمال، عبر جميع القنوات، واقتراح حلول مشتركة	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والأطراف المعنية	تقارير الاجتماعات

الهدف الفرعي الرابع:

الحد من تدني مستوى ظروف العمل والمعيشة للعاملين، وفقا للقوانين الأردنية والدولية، من خلال تحسين آلية الرصد .

النتيجة المتوقعة:

تشديد الرقابة على ظروف العمل والمعيشة للعمال، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الجهات الحكومية المعنية بإنفاذ القوانين الوطنية وفقاً للمعايير الدولية.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إعادة النظر في معايير اختيار أصحاب العمل في القائمة الذهبية وتوسيعها لتشمل جميع القطاعات المهنية، وذلك لتشجيع أرباب العمل الذين يقدمون ظروف معيشية جيدة	وزارة العمل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 12	وزارة العمل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	جميع القطاعات المهنية في القائمة

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
وضع قائمة ذهبية لوكالات التوظيف التي توفر ممارسات توظيف جيدة وظروف أكثر أمنا للعمال	وزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 12	وزارة العمل	تم إنشاء القائمة الذهبية لوكالات التوظيف
عقد دورات تدريبية بشأن المعايير والممارسات الوطنية والدولية نحو ظروف العمل والمعيشة الجيدة	أعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	مستمر	المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	مواد تدريبية،عدد الموظفين الحكوميين المدربين

المحور الثاني : الحماية

الغاية الاستراتيجية الاولى: تحديد المجني عليهم والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان التعرف المبكر على المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي الاول:

تحسين آليات الكشف المبكر والوصول الأسرع للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر المحتملين.

النتيجة المتوقعة:

زيادة احتمال الوصول إلى حالات المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تقييم مدى جاهزية وفعالية ومواطن ضعف الخطوط الساخنة المعمول بها حاليا في وزارة العمل ووزارة الداخلية	وزارة العمل ووزارة الداخلية بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: من الشهر 1 إلى 7	وزارة العمل، وزارة الداخلية، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تقرير التقييم متاح
توفير المعدات المناسبة، والموارد البشرية، وعدد اللغات، والموارد المالية، وغيرها على النحو المحدد في التقييم	وزارة العمل ووزارة الداخلية	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 9	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	زيادة عدد الموظفين، وازدياد عدد اللغات، وازدياد عدد المجني عليهم والمتضررين الذين تم التعرف عليهم عن طريق الخط الساخن

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تطوير قاعدة معلومات تسهل إمكانية الوصول المباشر للعمال المنزليين	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر/ وزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 9 إلى 12	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر/ وزارة العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد البيانات المتوفرة
بناء قدرات موظفي مديرية العاملين في المنازل، ضمن وزارة العمل، للكشف عن حالات الاتجار المحتملة خلال المقابلات المنتظمة التي تجرى مع عاملات المنازل عند وصولهن وتجديد العقد في الأردن	وزارة العمل والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	مستمر	وزارة العمل والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد الدورات التدريبية التي عقدت، وعدد الموظفين المدربين
تطوير قائمة المؤشرات للتعرف على المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر المحتملين ضمن أشكال الاستغلال العمالي والمنصوص عليها في التشريعات الأردنية لاستخدامها من قبل المفتشين في مجال زيادة الوعي والتوجيه أثناء أدائهم لمهامهم	وزارة العمل بالتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	السنة الأولى: من شهر 1 إلى شهر 6	وزارة العمل بالتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	توفر المؤشرات
وضع مؤشرات للعاملين على الخطوط الأمامية من المؤسسات العامة (مثل الوكالات العامة لإنفاذ القوانين ومؤسسات المجتمع المدني والمهنيين الصحيين والتعليميين وأصحاب المصلحة المحليين المعنيين داخل المحافظات) حتى يتمكنوا من الكشف عن المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر المحتملين	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: من شهر 1 إلى شهر 6	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	توفر المؤشرات عدد العاملين في الخطوط الأمامية الذين يستخدمون المؤشرات

الهدف الفرعي الثاني:

تعزيز قدرات المستجدين في الخطوط الأمامية من جهات إنفاذ القانون من أجل تحديد جميع أشكال المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر والعمل القسري .

النتيجة المتوقعة:

العاملين في الخطوط الأمامية، مثل جهات إنفاذ القانون، ومفتشي العمل، ومؤسسات المجتمع المدني، والكوادر الصحية والتعليمية، والجهات المعنية ذات الصلة، على دراية بمفاهيم إدارة العمل / مفاهيم العمل الجبري وأكثر قدرة على التعرف على المجني عليهم والمتضررين .

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إخضاع مفتشي العمل لتدريب أساسي إلزامي في مجال الاتجار بالبشر قبل العمل في الميدان	وزارة العمل والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	مستمر	وزارة العمل و مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات الدولية	منهجية التدريب ومأسسته من قبل وزارة العمل
اعتماد منهج تدريبي موحد لتدريب موظفي وزارة العمل. (تضمين موضوع الاتجار بالبشر في التدريب الأساسي الإلزامي لمفتشي العمل قبل إلحاقهم بالعمل الميداني	وزارة العمل والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	مستمر	وزارة العمل و مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات الدولية	منهجية التدريب ومأسسته من قبل وزارة العمل
مراجعة اختصاصات مفتشي العمل الميدانيين لتشمل الإشارة إلى تحديد حالات محتملة من حالات الاتجار بالبشر وحضور دورات تدريب المدربين	وزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 1 إلى شهر 9	وزارة العمل	مراجعة اختصاصات مفتشي العمل
وضع مناهج مخصصة للنماذج التدريبية الأساسية والمتقدمة تستهدف المستجدين في الخطوط الأمامية وأصحاب المصلحة المشاركين في تحديد وإحالة حالات الاتجار المحتملة	وزارة العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: من شهر 7 إلى 12	وزارة العمل بالتعاون مع منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني	مناهج تدريبية مطورة

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إنشاء فريق وطني من الخبراء الذين سيتم تدريبهم عبر تدريب المدربين، ليكونوا قادرين على تقديم مزيد من التدريب داخل مؤسساتهم	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات دولية	السنة الأولى: شهر 7	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر الموارد البشرية: مؤسسات دولية	إنشاء فريق وطني من الخبراء، عدد الخبراء المدربين،عدد دورات التدريب المتتالية التي تم تقديمها
إجراء دورات تدريبية أساسية ومتقدمة عن الكشف المبكر والإحالة والمتابعة، باستخدام منهج التدريب، لجهات إنفاذ القانون، مفتشي العمل، مؤسسات المجتمع المني ، فضلا عن المهنيين الصحيين والتعليم، وأصحاب المصلحة المحليين المعنيين داخل المحافظات	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر مع منظمات دولية	السنة الثانية: من شهر 13 إلى 18	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر مع منظمات دولية	عدد الدورات التدريبية المقدمة، عدد الأطراف المعنية المدربة

الهدف الإستراتيجي الثاني: ضمان التعرف في الوقت المناسب على المجني عليهم والمتضررين المشار إليهم من خلال تعزيز القدرات والتنسيق مع الإدعاء العام وضباط التحقيق في إدارة البحث الجنائي

الهدف الفرعي:

تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون للتعرف على المجني عليهم والمتضررين المحتملين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

الادعاء العام وضباط التحقيق في إدارة البحث الجنائي على استعداد جيد للتعرف على المجني عليهم والمتضررين.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
توفير التدريب المتخصص والمتطور للمدعيين العاميين وضباط البحث الجنائي فيما يتعلق بتكييف قضايا الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الثانية: من شهر 13 إلى 18	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تدريب عدد من المدعين العامين وضباط التحقيق ،في إدارة البحث الجنائي عدد الحالات التي تم ،التحقيق فيها عدد الجناة الذين تمت محاكمتهم وإدانتهم

الغاية الاستراتيجية الثانية: حماية وتأهيل المجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الاستراتيجي الأول: توفير حماية ومساعدة شاملة وملائمة في كافة المراحل للمجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي الاول:

توسيع نطاق التغطية الجغرافية لدور الإيواء للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

١. شبكة موسعة لحماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر ودعمهم ؛

٢. مساعدة أكثر سهولة للوصول للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر؛

٣. زيادة عدد المجني عليهم والمتضررين المستفيدين.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تحديد جغرافي للمناطق التي بحاجة لتقديم خدمة الإيواء	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: من شهر 1 إلى شهر 6	وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر ووزارة العدل	اقتراح بشأن موقعين لإنشاء دور إيواء جديدة
تقديم اقتراح بشأن إنشاء أو اعتماد دور إيواء	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر مجلس الوزراء	السنة الأولى: شهر 8	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	قرار اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بشأن إنشاء دور إيواء
تقديم اقتراح بشأن إنشاء او اعتماد دور إيواء (المستوى التنفيذي)	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ورئاسة الوزراء	السنة الأولى: شهر 8	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	قرار اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بخصوص إنشاء دور إيواء
البحث عن إمكانية تجهيز البنية التحتية وتكييفها	وزارة التنمية الاجتماعية	السنة الثانية: من شهر 1 إلى 8	وزارة التنمية الاجتماعية	إنشاء بنية تحتية لإقامة دار لإيواء للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر
توظيف وتدريب موظفي المأوى	وزارة التنمية الاجتماعية، منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: شهر 10	وزارة التنمية الاجتماعية، منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني	موظفين مدربين

الهدف الفرعي الثاني:

الحرص على حماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر والذين وافقوا على الظهور كشهود في الإجراءات القضائية.

النتيجة المتوقعة:

مساعدة أكثر سهولة للوصول للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد تدريب متعدد التخصصات، بالإضافة إلى حملات توعية. يشمل هذا التدريب مرتبات من البحث الجنائي والقضاة والمدعين العامين والعاملين في دور الإيواء عن: المساعدة قبل وخلال المحاكمة للتأقلم مع الصعوبات النفسية والعملية التي تتعلق بإدلاء الشهادة، وإجراءات الحماية قبل وخلال وبعد الجلسة القضائية للشهود المعرضين للخطر، وحرص إجراءات المحكمة على المحافظة على أمن الشهود خلال الإدلاء بالشهادة	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر واللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى	مقرر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر واللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	عدد الشركاء الذين تم تدريبهم، وعدد الشهود الذين تمت حمايتهم

الهدف الفرعي الثالث:

تعزيز الخدمات المقدمة والمساعدات المتخصصة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من الذكور وزيادة معدلات اندماجهم.

النتائج المتوقعة:

١. تعزيز توفير الخدمات المتخصصة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من الذكور؛

٢. زيادة معدلات إعادة إدماج المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر من الذكور.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تطوير وتفعيل دار الكرامة (جزء من دراسة المناطق التي بحاجة إلى دور إيواء)	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: شهر 6	وزارة العدل	تقرير تقييم الاحتياجات
تقديم تقرير تقييم الاحتياجات إلى اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	أمين سر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر واللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: شهر 7	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	قرار بشأن تفعيل المأوى للذكور أو تحديد الخدمات البديلة للمجني عليهم والمتضررين من الذكور
مائدة مستديرة حول إنشاء شبكة متخصصة الخدمات غير السكنية(مساعدات قانونية و نفسية) للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، وتوفير الآليات الملائمة لإيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر بغض النظر عن السن أو النوع أو الجنسية أو وضعيتهم	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ووحدة مكافحة الاتجار	السنة الأولى: من شهر 8 إلى 10	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ووحدة مكافحة الاتجار	شبكة مع نقاط الاتصال وتفاصيل الاتصال المنشأة عدد الحالات المحالة إلى الشبكة

الهدف الفرعي الرابع:

توفير بناء القدرات المستمرة والمستدامة للأخصائي الاجتماعي.

النتيجة المتوقعة:

زيادة الفعالية وتحسين نوعية المساعدة المقدمة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إعداد دورات تدريبية موحدة ومناهج تدريبية بناءًا على دراسات مسبقة للأخصائيين الاجتماعيين، والنفسيين، ومستجيبي الخط الأول عن المجني عليهم والمتضررين وحماية الشهود	وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: شهر 8	وزارة التنمية الاجتماعية اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	المناهج التدريبية المعدة وعدد الدورات التدريبية

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إجراء التدريبات نصف السنوية	وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: شهر 10 وبشكل نصف سنوي بالسنوات 2 و 3 و 4	وزارة التنمية الاجتماعية	عدد الأشخاص المدربين
تعيين مرشدين للعاملين الاجتماعيين الجدد	وزارة التنمية الاجتماعية	السنة الثانية: شهر 10	وزارة التنمية الاجتماعية	عدد المرشدين المعينين

الهدف الفرعي الخامس:

توفير الحماية وما تستلزمه من خدمات لجميع المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

زيادة الفعالية، والاستدامة وتحسين نوعية المساعدة المقدمة إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد اجتماعات التنسيق مع الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات لتقديم إجراءات العمل الموحدة، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات في الآلية الوطنية للإحالة	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثانية: شهر 15	وزارة العدل	إجراءات العمل الموحدة وخريطة/ وثيقة تحدد العمليات والمسؤوليات من الأطراف المعنية في آلية الإحالة الوطنية اقتراح لتنسيق الهيكل
عقد اجتماعات تنسيقية ربع سنوية لتقييم الدعم المتوفر للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر ومناقشة برامج الدعم الجديدة والجهات الفاعلة	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثانية: شهر 18 ومن ثم كل 4 شهور	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	قائمة المشاركين (بما في ذلك الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني)
توسيع نظام إدارة الحالات لتغطية جميع مراحل الحماية والدعم	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثانية: شهر 20	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	مشروع نظام إدارة الحالات يغطي جميع مراحل الحماية والدعم
تنفيذ نظام شامل لإدارة الحالات تماشيا مع الآلية الوطنية للإحالة	وحدة مكافحة الاتجار دور الإيواء	السنة الثانية: شهر 24	وحدة مكافحة الاتجار دور الإيواء	مرسوم/مبادئ توجيهية صادرة عن اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ودور الإيواء إلى الأطراف المعنية في آلية الإحالة الوطنية

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
اقتراح موارد مالية مستدامة لدعم إنشاء صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثالثة: شهر 27	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	محاضر الاجتماع
تقديم تقرير ربع سنوي عن إدارة الحالات للجنة الوطنية	أمين سر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثالثة: شهر 27	أمين سر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	محاضر الاجتماع
التنسيق مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بإعفاء المجني عليهم والمتضررين من قضايا الاتجار بالبشر من الغرامات عن تجاوز مدة الإقامة، دون ترحيلهم	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر بعد اعتماد التغييرات في تنظيم غرامات تجاوز مدة الإقامة	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	تقارير الاجتماعات

الهدف الفرعي السادس:

زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من أجل تقديم مساعدة شاملة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتائج المتوقعة:

١. تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات ؛

٢. الخدمات المقدمة إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر موسعة وأكثر شمول.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
دعوة مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في مؤتمر إدارة الحالة	وحدة مكافحة الاتجار ودور الإيواء	السنة الثانية	وحدة مكافحة الاتجار بالبشر ودور الإيواء	قوائم المشاركين. محضر الاجتماع قائمة المؤسسات ذات العلاقة

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات أصحاب العمل ومؤسسات المجتمع المدني - مقدمي الخدمات - لتقديم المساعدة المتخصصة (بما في ذلك الدعم الصحي والاجتماعي والدعم القانوني والمساعدة على العودة الطوعية) للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر	وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	السنة الثانية	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني	عدد مذكرات التفاهم لتقديم المساعدة المتخصصة إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي السابع:

توفير مساعدة وحماية متخصصة للأطفال من المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتائج المتوقعة:

١. الأطفال من مجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار تتلقى حماية ومساعدة نوعية ومتخصصة؛

٢. زيادة عدد الأطفال المعاد إدماجهم.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تطوير برامج استشارية نفسية متخصصة للأطفال من المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر	وزارة التنمية الاجتماعية	السنة الثالثة: شهر 3	وزارة التنمية الاجتماعية	عدد البرامج المطورة عدد الأطفال الذين تم عقد جلسات استشارية معهم
تنظيم دورات تدريبية لتوفير الاستشارات المتخصصة للأطفال من المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر	وزارة التنمية الاجتماعية	السنة الثالثة: شهر 5	وزارة التنمية الاجتماعية	عدد المشاركين عدد الدورات التدريبية

الغاية الاستراتيجية الثالثة:العودة وإعادة الإدماج والاندماج الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان التعافي الجسدي والنفسي للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي:

تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجني عليهم والمتضررين بقضايا الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

سيتوفر للمجني عليهم والمتضررين الوصول إلى خدمات متعددة بشكل أشمل وأفضل منذ لحظة التعرف عليهم.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تطوير برنامج مختص بإعادة اندماج المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر وشمولهم بآلية الإحالة الوطنية للمجني عليهم والمتضررين من قضايا الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: الشهر 3 إلى 9 من تاريخ الإقرار	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	تحديث آلية الإحالة الوطنية ليشمل برامج مختصة لإعادة اندماج المجني عليهم والمتضررين
توفير المساعدة القانونية والنفسية والجسدية والصحية للمجني عليهم والمتضررين من قضايا الاتجار بالبشر منذ لحظة التعرف عليهم، وخلال العملية الجنائية ككل	الوزارات المعنية مؤسسات المجتمع المدني، ونقابة المحامين	السنة الأولى	الوزارات المختصة	تعيين محامين مستشارين وعمال اجتماعيين
تشكيل فريق من الأخصائيين الاجتماعيين لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بينهم لتحسين قدرتهم على مساعدة المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر	وزارة التنمية الاجتماعية	السنة الأولى	وزارة التنمية الاجتماعية	تشكيل الفريق

الهدف الاستراتيجي الثاني: ضمان العودة الطوعية الآمنة للمجني عليهم والمتضررين من قضايا الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي الاول:

إنشاء إطار عمل للعودة الطوعية للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

مزيد من التنسيق لمساعدة المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
التنسيق بين الجهات المعنية لتفعيل إجراءات العودة الطوعية	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الأولى: من شهر 1 إلى 3 من تاريخ الإقرار	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني	عدد الجهات التي تم التنسيق معها
تطوير مرحلة إعادة الإدماج والإدماج الاجتماعي داخل آلية الإحالة الوطنية، مع قائمة واضحة من الأطراف المعنيين ومعايير الحد الأدنى لمساعدة المجني عليهم والمتضررين	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ووزارة الداخلية ووزارة العمل	السنة الأولى: شهر 4 وما بعده	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ووزارة الداخلية ووزارة العمل	مقترحات لتطوير آلية الإحالة الوطنية للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي الثاني:

إضمان عدم ترحيل المجني عليهم والمتضررين.

النتيجة المتوقعة:

ازدياد أعداد العودة الطوعية وانخفاض أعداد الترحيل.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إعداد تقييم وتقارير دورية عن حالات العودة الطوعية وإعادة الاندماج	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات ذات العلاقة	مستمر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات ذات العلاقة	محاضر تقارير

المحور الثالث : الملاحقة القضائية

الغاية الاستراتيجية الاولى: التحقيق الأولي

الهدف الاستراتيجي: تعزيز فعالية التحقيق التفاعلي والاستباقي، بين كافة الأطراف المعنية بمنع الاتجار بالبشر وطنيا وإقليميا ودوليا

الهدف الفرعي:

تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون على تقنيات التحقيق، بما في ذلك التحقيق المالي والتحقيق في علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل ووكالات التوظيف.

النتائج المتوقعة:

١. تدريب الكوادر العاملة بمؤسسات إنفاذ القوانين، ومن ضمنهم مفتشي العمل، تدريبا جيدا وتطبيق التقنيات في التحقيق المالي والتحقيق في علاقات العمل بين أرباب العمل العمال ووكالات التوظيف؛

٢. تطوير آليات وتقنيات التحقيق الاستباقي.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية بين الأطراف المعنية	وزارة الداخلية، وزارة العدل ودائرة المدعي العام	السنة الأولى: من شهر من 6 إلى 9	منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني	تقرير تقييم الاحتياجات المقدمة
تصميم وإعداد برنامج متعدد التخصصات للتدريب على تقنيات التحقيق المشتركة لإنفاذ القانون بالاستناد إلى توصيات التقييم	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنوات 1 و2: من شهر 11 إلى 16	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	تصميم البرنامج عدد الموظفين المدربين
تبادل الخبرات لجهات إنفاذ القانون فيما يتعلق في التحقيقات المالية والتحقيق في علاقات العمل بين أصحاب العمل والعمال ووكالات التوظيف	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الثانية: من شهر من 13 إلى 18	منظمات دولية	عدد الزيارات الدراسية التي أجريت عدد المشاركين

الغاية الاستراتيجية الثانية: الإجراءات والآليات التي تركز على المجني عليهم والمتضررين

الهدف الاستراتيجي: الاستخدام الأمثل لإجراءات التقاضي والتحقيق

الهدف الفرعي الاول:

ضمانات المحاكمة العادلة للضحايا المحتملين من جرائم الاتجار بالبشر والعمل القسري.

النتيجة المتوقعة:

توفير المحاكمة العادلة لمنع الاتجار بالبشر تماشيا مع النهج الذي يركز على حماية المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر قانونيا .

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تدريب كوادر الصحفيين والإعلاميين حول إعداد التقارير الإعلامية المتخصصة في قضايا الاتجار بالبشر	مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية و المركز الوطني لحقوق الانسان	بعد إقرار الاستراتيجية الوطنية	مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية	عدد الكوادر المدربة

الهدف الفرعي الثاني:

السعي لتوفير التخصص للقضاة في مجال الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

زيادة حماية حقوق المجني عليهم والمتضررين في الإجراءات الجنائية من خلال إسناد قضايا الاتجار إلى قضاة متخصصين في هذا النوع من القضايا (إحالة قضايا الاتجار بالبشر للقضاة المتخصصين) .

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تدريب المدعين العامين والقضاة تدريباً متخصصاً حول التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني	بعد ثلاثة أشهر من اعتماد القانون الجديد لمنع الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني	عدد القضاة والمدعين العامين المدربين،عدد حالات الاتجار بالبشر المخصصة للقضاة المتخصصين
حلقة نقاشية تضم المجلس القضائي ووزارة العدل لإبراز أهمية تخصيص قضاة مدربين لحالات الاتجار بالبشر	وزارة العدل والمجلس القضائي	بعد خمسة أشهر من اعتماد القانون الجديد لمنع الاتجار بالبشر	وزارة العدل والمجلس القضائي	تقرير ورشة العمل عدد المشاركين

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
مخاطبة رئيس المجلس القضائي لغايات إمكانية تخصيص قضاة لقضايا الاتجار بالبشر	وزارة العدل والمجلس القضائي	مستمر	وزارة العدل والمجلس القضائي	عدد القضاة المتخصصين المعينين

الهدف الفرعي الثالث:

تعزيز سلامة المجني عليهم والمتضررين/ الشهود من خلال إجراء المقابلات عن بعد أثناء المحاكمات.

النتيجة المتوقعة:

تعزيز سلامة المجني عليهم والمتضررين / الشهود من خلال إجراء المقابلات عن بعد أثناء المحاكمات.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
التدريب لحث موظفي إنفاذ القانون على استخدام تكنولوجيا الدوائر التلفزيونية المغلقة على نطاق أوسع كدليل أثناء التحقيقات والملاحقات القضائية إن أمكن	وزارة العدل، وزارة الداخلية	السنة الثانية: من شهر من 3 إلى 4	وزارة العدل، وزارة الداخلية بالدعم من والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	كوادر مدربة

الهدف الفرعي الرابع:

ضمان حسن معاملة المجني عليهم والمتضررين/ الشهود أثناء التحقيق والملاحقة القضائية.

النتيجة المتوقعة:

تطوير آليات وتقنيات التحقيق الاستباقي.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد دورات تدريبية تشمل جميع المحافظات تستهدف مراقبي السلوك والأخصائيين الاجتماعيين، حول مفاهيم جرائم الاتجار بالبشر وصولاً إلى العدالة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة العمل والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	السنة الاولى والثانية: من شهر 4 إلى 17	وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة العدل، والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	عدد الموظفين المدربين

المحور الرابع : الشراكة والتعاون الدولي

الغاية الاستراتيجية: تحسين التعاون الدولي للحد من حالات الاستغلال العمالي

الهدف الإستراتيجي الاول : التعاون الدولي للحد من حالات الاستغلال العمالي

الهدف الفرعي الاول:

تعزيز التعاون الدولي مع البلدان مصدرة العمالة بشأن تبادل المعلومات بخصوص قضايا الاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

تعزيز الأدلة التي تجمع من خلال تبادل المعلومات بين الأردن والدول الأخرى التي تم إبرام مذكرات تفاهم معها بشأن حالات الاتجار بالبشر عبر الوطنية.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تقديم اقتراح بشأن إبرام مذكرات تفاهم ثنائية بين الأردن ودول الأصل للعمالة والدول المستقبلة للعمالة الأردنية لتنظيم تبادل المعلومات بقضايا الاتجار بالبشر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ، ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل	السنة الأولى: من شهر 1 إلى 2 من تاريخ الإقرار	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل	مذكرة التفاهم / اقتراح الاتفاق الثنائي
استكمال الإجراءات الرسمية لإقرار مذكرات التفاهم	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل	السنة الأولى: شهر 3 من تاريخ الإقرار	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل	مذكرات جاهزة للتوقيع

الهدف الفرعي الثاني:

تعميم مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين الأردن والبلدان المصدرة للعمالة.

النتيجة المتوقعة:

زيادة الوعي بالبلدان المصدرة للعمالة والمبرم معها مذكرات تفاهم.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
الطلب من وزارة الخارجية وشؤون المغتربين تعميم المذكرات على جميع سفاراتنا خارج المملكة	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة الداخلية ووزارة العمل	انخفاض حالات ومخالفات الاتجار بالبشر
التعميم على السفارات الاجنبية بإعلامنا بأية إحالة للقضاء لمواطنين أردنيين	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة الداخلية ووزارة العمل	عدد التعاميم عدد الحالات

الهدف الفرعي الثالث:

ضمان عدم تعرض الفئات المستضعفة للاتجار بالبشر.

النتيجة المتوقعة:

تفعيل التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية دولياً وداخلياً.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إقامة تعاون وتنسيق رسميين مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة مع اللاجئين في الأردن	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: الشهر 3 إلى 9	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	عدد المنظمات التم تم الاتصال معها، عدد المنظمات المتعاونة مع الحكومة
القيام بحملات توعية	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	عدد حملات التوعية

الهدف الإستراتيجي الثاني: التعاون الدولي بشأن تفعيل النهج التشاركي في مجال منع الاتجار بالبشر

الهدف الفرعي الاول:

تعزيز التعاون مع البعثات المعتمدة بشأن تسهيل العودة الطوعية الآمنة.

النتائج المتوقعة:

١. المزيد من التعاون بين الجهات الخارجية ذات العلاقة؛

٢. توفير قاعدة بيانات للمجني عليهم والمتضررين من الجنسيات الأجنبية؛

٣. تسهيل إجراءات العودة للمجني عليهم والمتضررين.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
إعلام السفارات عن رعاياها في حال الاشتباه بحالات للاتجار بالبشر المحالة للقضاء	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين مع وزارة العدل	مستمر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر المنظمات ذات العلاقة	عدد السفارات التي تم إعلامها
المتابعة مع السفارات المعنية لقضايا الاتجار بالبشر بخصوص رعاياها	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	مستمر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وزارة الخارجية وشؤون المغتربين المنظمات ذات العلاقة	عدد المخاطبات
مخاطبة السفارات الأجنبية في الأردن لتسهيل تأمين الوثائق الخاصة بالعودة للمجني عليهم والمتضررين في حالة العودة الطوعية	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر المنظمات ذات العلاقة	عدد المخاطبات

الهدف الفرعي الثاني:

توفير قاعدة بيانات للمتاجرين بالبشر عبر الوطنية.

النتيجة المتوقعة:

الحد من جرائم الاتجار بالبشر عبر الوطنية.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تفعيل آلية التنسيق بين الدول مع الأردن لتبادل المعلومات الخاصة بالمتاجرين	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين واللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	مستمر	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	آلية تنسيق مفعلة
إنشاء قاعدة بيانات متخصصة للمتاجرين بالجرائم عبر الوطنية	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بالتعاون مع وزارة العدل	مستمر	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بالتعاون مع وزارة العدل	قاعدة بيانات

الهدف الفرعي الثالث:

تعزيز التعاون الدولي بين مؤسسات إنفاذ القانون في مجال منع الاتجار بالبشر وفقاً للمواثيق والمعايير الدولية.

النتيجة المتوقعة:

تعاون فاعل بين جهات إنفاذ القانون في التحقيقات الجنائية وجمع وتبادل المعلومات والممارسات الفضلى.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
تبادل الخبرات والممارسات الدولية حول منع جريمة الاتجار بالبشر في إطار منع الجريمة عبر الوطنية و الاستفادة من مجال القدرات التحقيقية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر	اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر والمنظمات الدولية المتخصصة ووزارة العدل	مستمر	وزارة العدل والمجلس القضائي ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة العمل	عدد اللقاءات، المشاركين، المواد والدورات التدريبية و الزيارات

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الاستجابة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، وتوسيع نطاق التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني

الهدف الفرعي الاول:

تفعيل و تعزيز دور مقرر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر لتحسين استدامة الجهود المبذولة في منع الاتجار بالبشر.

النتائج المتوقعة:

١. تحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بمنع الاتجار بالبشر؛

٢. تحسين فعالية دور مقرر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر؛

٣. تعزيز الاتصالات والتنسيق بين اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني لمنع الاتجار بالبشر؛

٤. زيادة فعالية التعاون التشغيلي في مجال مساعدة المجني عليهم والمتضررين.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
عقد اجتماعات دورية للجنة الفنية وإعداد محاضر اجتماع لتقديمها للجنة الوطنية	مقرر اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بنص القانون	السنة الأولى: الشهر 1 إلى 3 من تاريخ الإقرار	وزارة العدل	عدد الاجتماعات الدورية
تقديم تقارير دورية للجنة الوطنية فيما يتعلق بالجهود المبذولة بمنع الاتجار بالبشر	وزارة العدل اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: الشهر 1 إلى 3 من تاريخ الإقرار	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	محاضر الاجتماع
تنظيم اجتماعات ربع سنوية للجنة الوطنية وإعداد محضر الاجتماع وتقديم تقرير عن التقدم المحرز سنويا	وزارة العدل	بشكل دائم	وزارة العدل	اجتماعات تعقد دورياً، جداول أعمال الاجتماع، قائمة المشاركين، تقارير الاجتماعات
تطوير إجراءات الاتصال الداخلي لأعضاء اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	وزارة العدل	السنة الاولى: من شهر 1 إلى 12	تمويل خارجي	إجراءات نظام الاتصالات الداخلية

الهدف الفرعي الثاني:

توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات ضمن آلية الإحالة الوطنية بشكل واضح والاتفاق عليها بين جميع الأطراف المعنية.

النتيجة المتوقعة:

تقديم مساعدة معززة وأكثر فعالية إلى المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، على أساس النهج القائم على الحقوق.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
صياغة وإتمام إجراءات العمل الموحدة لتحديد هوية وإحالة المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر في الأردن	أعضاء اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	السنة الاولى: من شهر 1 إلى 12	الموارد البشرية: اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الموارد المالية: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	تم تطوير المسودة النهائية لإجراءات العمل الموحدة
عقد اجتماع للجنة الوطنية لعرض إجراءات العمل الموحدة واعتمادها	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثانية: من شهر 13 إلى 14	وزارة العدل	تبني إجراءات العمل الموحدة

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
صياغة وتحديث إجراءات العمل الموحدة لدور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، من أجل إمكانية إنشاء مراكز جديدة في المستقبل	وزارة التنمية الاجتماعية	السنة الاولى: من شهر 1 إلى 12	الموارد البشرية: وزارة التنمية الاجتماعية الموارد المالية: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	تطوير المسودة النهائية لإجراءات العمل الموحدة
اعتماد إجراءات العمل الموحدة لدور إيواء للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر	وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الثانية: من شهر 13 إلى 14	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية	إقرار إجراءات العمل الموحدة

الهدف الفرعي الثالث:

وضع إطار مناسب يهدف إلى إضفاء الصبغة الرسمية على التعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، و المنظمات الدولية ورابطات الأعمال ذات الصلة واتحادات العمال.

النتيجة المتوقعة:

تحسين التعاون والتنسيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية ورابطات الأعمال ذات الصلة واتحادات العمال.

النشاطات	نطاق / تحديد المسؤوليات	الجدول الزمني	الموارد المالية والبشرية	مؤشرات
وضع معايير لاختيار الخبراء الاستشاريين، للمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	السنة الأولى: الشهر 1 إلى 3 من تاريخ الإقرار	وزارة العدل	وضع معايير الاختيار
إشراك الممثلين لاجتماعات اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر عند الحاجة، وعلى الأقل مرتين في السنة	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر واللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر	بشكل دائم	اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر	جداول أعمال الاجتماع؛ قائمة المشاركين؛ محضر الاجتماع

ملاحظات

نحو أردن خالٍ من الاتجار بالبشر ومناهض
له محليّاً وإقليمياً ودولياً